ثورة الحسين (ع) ومعركة إنقاذ الإسلام

لا يخفى على المتتبع أن أهم أزمة واجهت أكثر من سلطة سياسية بعد رسول اللَّه (ص) هي أزمة المشروعية، لأن المجتمع القائم انذاك كان مجتمعاً دينياً بمعنى أن المعايير والمفاهيم المؤثرة فيه هي تلك المعايير والمفاهيم الدينية، كما أنه لم يكن انذاك فصل بين الديني والسياسي أي بين الإمامة السياسية والإمامة الدينية، ولذا كان لزاماً على أية سلطة سياسية تريد أن تكسب مشروعيتها السياسية أن تعمل أولاً على ايجاد المبرر الديني لسلطانها كي تضمن لنفسها القوة والبقاء.

ومن هنا نرى أن السلطة الأموية عملت جاهدة على تقديم رؤيتها في المشروعية الدينية السياسية التي تبرر من خلالها استيلاءها على الخلافة وإمامة الدين والأمة، وجميع الأعمال التي تقوم بها. لقد كانت هذه السلطة تدرك أن الإمامة السياسية تستقي مشروعيتها من الدين وليس العكس وبالتالي فإنها ما لم تضفِ على سلطانها لباساً دينياً فلن تستطيع أن تقدم التبرير الكافي لبقائها واستمرارها، لكنها كانت تدرك أيضاً أن النص الديني والتراث الديني الناجز ليس في صالحها ولا يخدم مصالحها، بل هو على العكس من ذلك يسهم في مفاهيمه وتعاليمه وأحكامه في مواجهة تلك السلطة ورفض ظلمها والعمل على تهديم أسسها وكنسها إلى مزابل التاريخ.

أجل لقد أدركت تلك السلطة أن الكلمة الفصل للدين، وأن الدين كما جاء به محمد بن عبد اللَّه (ص) لا يخدم أهدافها ولا يبرر وجودها والكثير من أعمالها، بل إن هذا الدين يفصح عن مشروعية الخط المعارض لها، أي عن مشروعيته الدينية والسياسية، وعن قوته المعنوية والاجتماعية وإن لم يملك عناصر القوة المادية والعسكرية في أرض المعركة والواقع.

ومن هنا حرصت تلك السلطة على صناعة دين دين جديد في العديد من مفاهيمه وأحكامه وعقائده، أي ذلك الدين الذي يبارك جريمة السلطان باسم اللَّه، ويرى أن فعل السلطان هو فعل اللَّه على الأرض، ذلك الدين الذي يقول إن اللَّه تعالى هو الفاعل لكل شيء، وبما أن الأمويين قد حكموا وقتلوا حفيداً لرسول اللَّه (ص)، فاللَّه تعالى هو من فعل ذلك ولا يد لهم فيما حصل، بطريقة تنفي اختيار الإنسان وتراه مسيراً مجبراً لا يقدر فعلاً ولا يستطيع تغييراً. لقد أبدعت السلطة

ديناً يرى أن من أعظم القرب إلى اللَّه تعالى طاعة السلطان حتى لو كان ظالماً وفاسداً، وأن كلمة هذا السلطان أعلى من كلمة اللَّه تعالى.

أدرك الأمويون أن الإسلام مصدره أهل النبي (ص) وأنهم ينطقون باسمه وينطق بهم وأن هذا الإسلام النقي ليس فقط يهدم مشروعيتهم الدينية والسياسية بل هو يعطي هذه المشروعية لأهل بيت النبي (ص) ويرفض أية مشروعية خارج إطار بيت النبي (ص) الذين هم الاستمرار لدينه ورسالته.

ومن هنا عملوا على اضعاف أهل بيت النبي (ص) ومدرسة الإمامة من خلال الدين نفسه كما عملوا على تقوية سلطانهم من خلال ذلك الدين ولذا لامس تحريفهم العديد من العلوم الإسلامية والمعارف التي تنضوي في المنظومة المعرفية للإسلام من تفسير للقران ورواية لأحاديث تنسب زوراً إلى رسول اللَّه (ص) فضلاً عن علم الكلام وغيره، وقد وجدوا لتلك المهمة العديد من الرواة الحاضرين لبيع دينهم وضمائرهم بحفنة من الدراهم والدنانير من أجل أن يقدموا الخدمات المعرفية الدينية للسلطان، فكان علماء البلاط ورواة السلطان وفقهاء الحاكم الذين يجيدون تلك الصناعة المعرفية التي ترضي عنهم السلطان وتستجلب ثناءه وتدر عليهم من الأصفرين (الدرهم والدينار) ما جادت به نفس الأثيم.

لقد أدرك الحسين خطورة الموقف، لم تعد القضية قضية سلطان قد يطويه توالي الزمان، بل أصبحت القضية في فهم الحسين (ع) قضية دين إذا حُرِّف فمعناه أنه قضي على رسالة جده رسول اللَّه (ص)، وأن كل الأمم التالية سوف تتلقى ديناً محرفاً مشوهاً على أنه دين رسول اللَّه (ص) وأنه الدين الذي جاء من عند اللَّه تعالى في حين أنه دين الأمويين، أي ذلك الدين الذي عملت فيه السلطة الأموية تحريفاً وتبديلاً بما يخدم مصالحهم ودوام سلطانهم، وهذا الدين المحرَّف لن يثمر في واقع المسلمين العملي والسياسي والاجتماعي والجهادي إلا انحرافاً وتشويهاً وابتعاداً عن دين اللَّه وسنة رسوله (ص)، كل هذه الأمور قد تعمل باسم الإسلام ودين المصطفى (ص) وإرضاءً للَّه تعالى في حين أنها ليست إلا استمراراً لذلك الانحراف الذي خطه علماء البلاط ورسمه فقهاء السلطان، أجل قد يقتل المسلم المسلم باسم الدين ونصرة للإسلام، وإذا ما بحثت ونقبت لن تجد أساساً لهذا العمل الذي يتبرأ منه الإسلام ورسول اللَّه (ص) إلا تلك الفتوى

المأجورة التي قبض الأجير فيها دنيَّة من حطام الدنيا ولكن ما زال يدفع ثمنها ألف مظلوم ومظلوم ذبحاً وقتلاً ودماً عبيطاً سوف يبقى يغلي ويلح خلف ظالمه إلى أن يجد ضالته يوم العدل الأكبر.

لقد أصبح الحسين أمام موقفين: إما أن يبايع ليزيد مما يعني أنه قد منح سلطان الأمويين مشروعيته الدينية السياسية، وبالتالي فقد منح تلك المشروعية لذلك الدين المختلق والمحرَّف؛ وإما أن يقدم نفسه وأهل بيته وأصحابه على مذبح الشهادة فيقضي بالتالي على كل تلك المشروعية الدينية والسياسية للسلطة الأموية ودينها اللقيط، وذلك لأنه كان محفوراً في وجدان الأمة ووعيها اسم الحسين ومحبته ومكانته وكرامته وقدسيته، ليس فقط لأنه حفيد لرسول اللَّه (ص) وتربى في حجره، أو لأنه ابن لفاطمة (ع) وعلي (ع)؛ بل لأن رسول اللَّه (ص) قد أعطاه ألف شهادة وشهادة لا تفصح فقط عن عاطفة جدٍّ لحفيد بل هي تفصح عن المكانة الدينية للحسين وأنه الحافظ للدين ومن سوف يتولى الإمامة في زمان عضوض بعد ردح من رحيل رسول اللَّه (ص)، حيث أن معادلة ارتسمت مفادها أن سلطة تقدم على قتل الحسين (ع) هي سلطة عدوة للدين ولسيد المرسلين، ولا يمكن أن تكون لها مشروعية ما وإن جهد الساعون.

لقد اختار الإمام الحسين (ع) الشهادة وذلك ليميز بين إسلامين: الإسلام النبوي كما جاء به محمد (ص) والإسلام الأموي كما أرادته مصالح بني أمية، لقد اختار الإمام الحسين (ع) الشهادة ليعري كل تلك المحاولات المشبوهة لصياغة دين السلطان وتقديمه على دين اللَّه تعالى، لقد أراد الحسين (ع) أن يفضح بدمه كل تلك الأفواه الرخيصة التي باعت ذممها في سوق الفتاوى المأجورة، لقد خاض الحسين (ع) معركة انقاذ الإسلام إسلام المستضعفين والمظلومين والفقراء لكي لا يصبح إسلام المستكبرين والظالمين والأغنياء.

إن العبرة الأساس التي نأخذها من ثورة الحسين (ع) هي أن هذه المعركة التي بدأها الحسين يجب أن تستمر أي معركة انقاذ الإسلام من كل تحريف وتشويه حتى لا يُقتل المسلمون باسم الدين ولا يعتدى على الحرمات باسم شريعة سيد المرسلين ولا تنتهك المقدسات باسم القداسة.

إن تلك الفتاوى المأجورة التي نسجت والذمم الرخيصة التي بيعت بمال المسلمين خدمة لفجور السلطان ما زالت بصماتها تبدو في تراث المسلمين وما فتئت تعبث بأمن المسلمين وحرماتهم لذلك جدير بجميع علماء المسلمين من محبي الحسين (ع) أن يعملوا على تنقية التراث الإسلامي

من تلك الفتاوى التي ذبحت الحسين (ع) وما زالت تفعل فعلها عصبية صماء وفتنة عمياء وذبحاً وتقتيلاً وهتكاً للمقدسات والحرمات.

الدكتور الشيخ محمد شقير
أستاذ جامعي